داني روبنشتاين*

الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧

واحد من كل عشرة يهود يسكن في المناطق التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧

بالعودة إلى الوراء، نجد أن حكومة اسرائيل اتخذت قراراً في نهاية حزيران ١٩٦٧، مهد الطريق إلى استيطان اليهود إلى الشرق من خط الحدود «الخط الأخضر»، الذي عُيِّن كحدود لدولة اسرائيل عقب توقيع اتفاقيات الهدنة في العام ١٩٤٩. والمقصود قرار حكومة اسرائيل برئاسة زعيم حزب العمل («المعراخ» في ذلك الوقت) ليڤي أشكول، بضم القدس الشرقية إلى الدولة الاسرائيلية. وقد اتخذ هذا القرار من جانب الحكومة والكنيست (البرلمان) بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط من انتهاء المعارك، أو الحرب، ونص على تطبيق «قانون القضاء والادارة الاسرائيلي» على القدس الشرقية.

وكان الدافع لهذا القرار يتمثل في التطلع التاريخي للشعب اليهودي والصهيونية نحو جعل القدس بأكملها عاصمة للدولة اليهودية. ولعل المنطقة الأكثر أهمية التي جرى ضمها، هي بلدة القدس القديمة، التي يقع داخلها «حائط المبكى»، المخلف الأثري القديم من السور الذي شيده الملك هورودوس قبل حوالي ألفي سنة، والذي أحاط بـ «المعبد اليهودي» الذي قام على (جبل الهيكل). ويعد (حائط المبكى) المكان الأكثر قدسية لدى الديانة اليهودية ولا يضاهيه أي مكان آخر من حيث الأهمية الدينية والقومية اليهودية. على مقربة من (حائط المبكى) كان يقوم حي سكني عربي صغير (حي «حارة المغاربة»)، قررت الحكومة الاسرائيلية هدمه بغية خلق تواصل بين (حائط المبكى) والحي اليهودي القديم إلى الغرب. وكان سكان يهود قد أقاموا في هذا الحي طيلة مئات السنين، وفي حرب العام ١٩٤٨ جرى هدمه ليتم ضمه سوياً مع الشطر الشرقي من المدينة والضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية. هدم حي «حارة المغاربة»، والشروع السريع بإعادة بناء الحي اليهودي تمهيداً لإعادة سكان يهود إليه، نالا تأييداً واسعاً جداً من جانب الجمهور اليهودي، وكذلك الحال بالنسبة لقرار ضم القدس الشرقية إلى اسرائيل. فقد صوت جميع أعضاء الكنيست اليهود تقريباً (باستثناء الشيوعيين)

* كاتب ومحرر في صحيفة «هآرتس»

إلى جانب هذا القرار. هذه الخطوة وفرت شرعية مهمة، للمرة الأولى، لتوطين اسرائيليين ما وراء (شرق) خطوط حدود العام ١٩٤٩. بعبارة أخرى، فقد شكلت هذه بداية مشروع الاستيطان اليهودي في المناطق التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧.

كانت البداية ذات طابع مشحون بالحنين والعواطف.. حيث تطلع ورغب بعض اليهود في العودة ليقيموا في الأماكن التي فقدوها في حرب العام ١٩٤٨. وكان المكان الأول كما أسلفنا، هو استيطان الحي اليهودي في القدس القديمة، وعودة الجامعة العبرية إلى جبل سكوبس (الذي ظل إبان الفترة الواقعة بين العام ١٩٤٨ و١٩٦٧ جيباً اسرائيلياً معزولاً داخل منطقة القدس الخاضعة للحكم الأردني).

إلى ذلك صادرت الحكومة الاسرائيلية مساحات واسعة من الأراضي المحيطة بالقدس الشرقية لتقيم عليها أحياء يهودية.

منطقة «غوش – كفر – عتصيون»، كانت هي الأخرى من ضمن الأماكن التي دار الحديث عن إعادة الاستيطان اليهودي إليها. ففي العام ١٩٤٨ جرى هدم وتخريب أربع مستوطنات يهودية صغيرة كانت تقوم قبل اندلاع الحرب (حرب ١٩٤٨) بعدة سنوات على أراضي جبل يقع بين بيت لحم والخليل، وهي أراضٍ اشتراها يهود في مطلع القرن العشرين. الشبان الأوائل الذين توجهوا إلى المنطقة، بعد انتهاء الحرب (حرب ١٩٦٧) بعدة أسابيع، كانوا من أبناء مؤسسي الاستيطان في «كفار عتصيون». بمعنى أشخاصاً تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين عاماً ممن وُلدوا أو نشأوا في المكان ذاته قبل العام ١٩٤٨، تجمعوا واعلنوا بعد حرب العام ١٩٦٧، عن نيتهم العودة للاستيطان في المكان. كانت منطقة «كفار عتصيون» جاهزة أو مهيئة لمثل هذا الغرض، إذ لم يقم في المكان بعد العام ١٩٤٨ سوى معسكر للجيش الأردني. وفي حرب العام ١٩٦٧ أخلي المعسكر الذي ضم مباني ومرافق أتاحت دخول مستوطنين يهود إليه بشكل فوري. في الواقع لم تتخذ حكومة اسرائيل صيف العام ١٩٦٧ أي قرار بشأن توطين مستوطنين يهود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (ما عدا القدس الشرقية)، بيد أن جميع المسؤولين الاسرائيليين تعاملوا مع ذلك بتسامح وغض طرف، معتبرين أنه ليس هناك ما يدعو لإثارة مشكلة أو قضية حول محاولة عدد من الشبان (اليهود) إعادة بناء واستيطان «مسقط رأسهم».

لكن نفس الفترة التي جرى فيها استيطان «كفار عتصيون» شهدت أيضاً قضية (عملية) استيطان يهودي أخرى في هضبة الجولان. فعلى عكس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي ظلت بعد حرب العام ١٩٦٧ مأهولة بأعداد كبيرة من السكان العرب، كانت هضبة الجولان قد أصبحت شبه خاوية من سكانها السوريين، حيث أن الوحيدين الذين بقوا في الهضبة بعد الاحتلال الاسرائيلي كانوا سكان أربع قرى درزية في شمال الهضبة، إضافة إلى سكان قرية علوية صغيرة (قرية الغجر) المتاخمة للحدود السورية – اللبنانية، أما جنوب الهضبة، ولا سيما الجبل المطل على بحيرة طبرية وغور الحولا، فظل خالياً من السكان ما أتاح لمجموعة من المزارعين الاسرائيليين إرسال قطعان أبقارهم للرعي هناك ومن ثم جس امكانية الاستيطان في المنطقة. هذه المحاولة (الاستيطانية) نالت أيضاً تأييداً شعبياً واسعاً في اسرائيل .. فالمنطقة خالية من السكان، كما أنها، من الناحية الأمنية، مهمة جداً لحماية شمال اسرائيل، ولن يلحق ضرر بأحد إذا ما استوطن فيها اسرائيليون ريثما يتم التوصل إلى اتفاق سلام (...).

منذ السنة الأولى التي تلت حرب العام ١٩٦٧، أخذت تجتاح صفوف الاسرائيليين نقاشات صاخبة بشأن مستقبل المناطق التي احتلت في الحرب، وفي تلك الأثناء بدأ يدور النقاش أيضاً حول ما إذا كان يجوز لليهود أن يقيموا في هذه المناطق مستوطنات دائمة. وقام ناشطون من اليمين المتطرف (تزعمهم في تلك الفترة شموئيل تمير وغيئولا كوهين) بتنظيم عدة تظاهرات نادت بالاستيطان في جبل جرزيم قرب نابلس أو في «بيتار» القديم – الأثري، المجاور لقرية بتير (إلى الجنوب من القدس). أوساط الحكومة الاسرائيلية في ذلك الوقت بدأت تتحدث عن «خطة – مشروع – ألون» نسبة إلى اسم نائب رئيس الوزراء في حينه يغئال ألون، الخطة التي تحدثت عن إمكانية ضم منطقة غور الأردن غير المأهولة إلى اسرائيل واعادة المناطق الجبلية من الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية. وكان يغئال ألون وعدد آخر من كبار المسؤولين الاسرائيليين التقوا عدة مرات بالملك حسين وعرضوا عليه تلك الخطة. آلون أوضح حينئذ ان أصعب المخاطر الامنية التي تواجهها اسرائيل تكمن في منطقة الحدود المتاخمة لمدينتي قلقيلية وطولكرم حيث لا تتعدى مساحة عرض اسرائيل بضعة كيلو مترات فقط.

لذلك جاءت الدعوة لاقامة حزام او شريط امني عازل في منطقة غور الاردن، التي كانت في غالبيتها غير مأهولة، ما يتيح بالتالي اقامة مستوطنات يهودية فيها.

الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة التي تولت السلطة بزعامة حزب العمل خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٧٧ لم تقرر ابداً ان خطة آلون تشكل صيغة او اطاراً للتسوية السلمية التي تقترحها اسرائيل، غير ان هذه الخطة شكلت من الناحية العملية، القاعدة الاساسية لأول استيطان منظم يقوم به اليهود في اراضي الضفة الغربية.

عضو الكنيست السابق حنان بورات والحاخام ليفنجر وأفراد حركة «غوش إيمونيم» يرقصون عند محطة المسعودية قرب سبسطية بعد موافقة حكومة رابين ١٩٧٤ على إقامة مستوطنة ألون موريه

وبموجب هذه الخطة ذاتها أقامت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة لغاية العام ١٩٧٧ مستوطنات في منطقة غور الاردن بصورة اساسية، وذلك من منطلق وجود نوايا لضم المنطقة (الغور) الى اسرائيل في يوم ما. وكان قد ساد في صفوف حزب «العمل» توجه مؤداه انه لا يجوز لاسرائيل ان تضم اليها مناطق مأهولة بكثافة سكانية فلسطينية عالية مثل قطاع غزة والمنطقة الجبلية الممتدة بين جنين وجبل الخليل. فهذه المناطق المزدحمة بالسكان العرب، يجب (حسب خطة آلون) ان تعاد الى سيطرة المملكة الاردنية. وقد التقت شخصيات اسرائيلية رفيعة عدة مرات مع الملك حسين مقترحة عليه ربط شرق الاردن بالضفة الغربية بواسطة ممر يمتد عبر اريحا وصولاً الى المسجد الاقصى الذي سيتمتع الاردنيون فيه بسيطرة جزئية. كذلك اقترح على الملك حسين اقامة ممر آخر يربط بين الخليل وغزة.

وبناء على ذلك أقامت حكومات العمل (المعراخ) خلال فترة السنوات العشر، من ١٩٦٧ الى ١٩٧٧، عدة مستوطنات على امتداد منطقة غور الاردن، كما اقيمت عدة مستوطنات في هضبة الجولان وشمال سيناء (الى الجنوب من رفح) وذلك بهدف ايجاد منطقة اسرائيلية عازلة بين سيناء وقطاع غزة (الذي ربما كان من المفروض وضعه تحت سلطة اردنية).

عدد الذين أقاموا في جميع المستوطنات التي شيدت في فترة السنوات العشر الاولى (١٩٦٧ – ١٩٧٧) بلغ أقل من عشرة آلاف اسرائيلي، وهذا لا يشمل الاسرائيليين الذين اخذوا ينتقلون للسكن في الاحياء اليهودية بالقدس الشرقية. غالبية المستوطنين خلال الفترة ذاتها (١٩٦٧ – ١٩٧٧) كانوا يقيمون في الضفة الغربية، في مستوطنات غور الاردن وغوش عتصيون، والباقي في مستوطنات هضبة الجولان والمستوطنات الاولى في منطقة سيناء ورفح.

في العام ١٩٧٧ صعدت للمرة الاولى الى سدة الحكم في اسرائيل حكومة يمينية برئاسة مناحيم بيغن، وعلى اثر ذلك تغيرت سياسة الاستيطان برمتها.

وقد جاء الانقلاب السلطوي في اسرائيل وما تلاه من تغير في سياسة الاستيطان في المناطق المحتلة، على ارضية تبلور حركة شعبية يمين –دينية تظاهرت منذ العام ١٩٦٨ ضد حكومة العمل (المعراخ) مطالبة باقامة المزيد من المستوطنات حتى يتم في الوقت الملائم ضم جميع المناطق (المحتلة) الى دولة اسرائيل. لقد رسم هؤلاء الشبان المتدينون، وحددوا للحكومات الاسرائيلية المتعاقبة خريطة الاستيطان والمستوطنات لسنوات طويلة من ناحية عملية حتى يومنا هذا (نهاية العام ٢٠٠١).

المظاهرة الاولى التي نظمها الشبان المتدينون جرت في نيسان ١٩٦٨ في الخليل، حيث توجهت الى المدينة مجموعة برئاسة حاخام اسمه موشيه ليفنغر، لتحتفل فيها بعيد الفصح اليهودي، الحاكم العسكري للمدينة سمح لاعضاء المجموعة بالبقاء فيها، حيث تأجروا فندقاً صغيراً (فندق «بارك») يقع عند المدخل الشمالي لمدينة الخليل.. بعد ذلك رفض اعضاء هذه المجموعة مغادرة المكان. وقد عمل نائب رئيس الحكومة، يغئال آلون من اجل تمكينهم من البقاء هناك، وبعد عدة شهور أُقيم لحساب هؤلاء المستوطنين الاوائل حي استيطاني صغير الى الشرق من المدينة اطلق عليه «كريات اربع». مظاهرات الشبان المتدينين وصلت أوجها فقط بعد مرور خمس سنوات، في اعقاب حرب اكتوبر – تشرين الاول – ١٩٧٣.

مناحيم بيغين يشارك في مظاهرة للمستوطنين ١٩٧٤

فقد ولدت هذه الحرب صدمة سياسية واجتماعية ونفسية عميقة هزت المجتمع الاسرائيلي.. اذ تبين للاسرائيليين للمرة الاولى منذ سنوات طويلة انه يمكن قهرهم وهزيمتهم في الحرب. بدأت اسرائيل اثر ذلك بانسحابات من قناة السويس كما اخلت مدينة القنيطرة في هضبة الجولان.

وفي الاتصالات السياسية والدبلوماسية التي جرت في تلك الفترة جرى الحديث ايضاً عن امكانية قيام اسرائيل بانسحاب جزئي من الضفة الغربية.

على هذه الارضية اندلعت في شتاء العام ١٩٧٤ مظاهرات صاخبة قام بها شبان متدينون اسسوا تنظيماً اطلق عليه «غوش ايمونيم»، وطالب هؤلاء باقامة وتشييد مستوطنات في سائر انحاء الضفة الغربية للحيلولة دون انسحابات اسرائيلية في المستقبل.. معظم المظاهرات (خلال عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥) جرت في محطة قطار تركية مهجورة الى الشرق من قرية «سبسطية» القريبة من مدينة نابلس. وطالب المتظاهرون الحكومة (التي كان حزب العمل لا يزال يتزعمها) بالتخلي عن سياسة اقامة المستوطنات في المناطق غير المأهولة مثل غور الاردن وهضبة الجولان، لجهة اتباع سياسة استيطانية جديدة يتم بموجبها اقامة مستوطنات في المناطق المزدحمة بالسكان العرب على وجه التحديد.

الحكومات الاسرائيلية التي اتسمت بالضعف بعد حرب العام ١٩٧٣، اضطرت للرضوخ الى مطالب المتظاهرين المتدينين. وهكذا اقيمت اول مستوطنة في «جبل السامرة» قرب قرية «كفر قدوم» (في محافظة نابلس) ومن ثم مستوطنة «عوفرا» الى الشرق من رام الله، وقد شيدت هاتان المستوطنتان داخل معسكرات للجيش الاسرائيلي، هذا الامر لم يكن عفوياً، إذ جرى في ذلك الوقت تشييد مستوطنات اخرى إما داخل، او بمحاذاة، معسكرات للجيش، وهذا مرده مشكلات قانونية تتعلق بملكية الاراضي في المناطق (الفلسطينية المحتلة).

ويشار الى ان جميع المستوطنات تقريباً، التي اقيمت في غضون السنوات العشر الاولى للاحتلال الاسرائيلي، شيدت على اراضٍ كانت مسجلة كأراضٍ بملكية حكومية.. هذا ما ينطبق على الاستيطان في غور الاردن وفي «غوش عتصيون».

الحديث يدور هنا – في منطقة غوش عتصيون – عن اراضٍ كانت بملكية يهودية قبل العام ١٩٤٨ ثم انتقلت ملكيتها الى «حارس املاك العدو الاردني)، وكذلك بالنسبة للمستوطنات التي اقيمت داخل معسكرات الجيش الاردني، وفي حالات اخرى، كما في حالة مستوطنة «كريات اربع» جرى شراء الاراضي من جانب الحكم العسكري الاسرائيلي حيث دفع كامل ثمن هذه الاراضي لاصحابها. لكن بعد الانقلاب السلطوي الذي حصل في اسرائيل عام ١٩٧٧ تبين انه لا توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة اراضٍ كافية بملكية حكومية، وكانت احدى الخيارات المطروحة هي مصادرة الاراضي من اصحابها العرب.. غير ان مسألة المصادرة كانت شائكة ومعقدة من النواحي القانونية، اذ ان المصادرة ممكنة عندما يكون الهدف هو احتياجات الجمهور، او المصلحة العامة (من قبيل شق طريق او شارع) او لاغراض ومتطلبات امنية. غير انه لا يمكن مصادرة

مستوطنة بيت بيتار

ارض خاصة من شخص معين (وفي هذه الحالة من شخص عربي) بغية اعطاء هذه الارض لشخص آخر (اي لشخص يهودي). خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠ جرت في المحاكم الاسرائيلية سلسلة مداولات قضائية بشأن الوسيلة القانونية التي يمكن من خلالها مصادرة اراضٍ بهدف بناء مستوطنات عليها. كان ثمة ضغوط هائلة من جانب نشطاء اليمين وفي مقدمتهم «غوش ايمونيم»، الذين الحوا على اقامة المزيد من المستوطنات وفي نهاية المطاف اهتدت اوساط وزارة الداخلية الاسرائيلية الى طريقة تدعى «الاعلان عن اراضي دولة».

ومن المعروف ان معظم اراضي المناطق الجبلية في الضفة الغربية، وهي مناطق غير مأهولة وغير معبدة في معظمها – ليست منظمة من ناحية ملكيتها. بمعنى انها تعود بشكل متعارف عليه الى سكان القرى المجاورة، لكنه لا توجد شهادات (كواشين) تسجيل في الطابو تثبت ملكية هذه الاراضي. وبناء عليه، كان باستطاعة ممثلي الحكم العسكري الاسرائيلي ان يتوجهوا لمنطقة معينة (غالباً منطقة جبلية جرداء) ويعلنوا عنها اراضي دولة، ويستند مثل هذا الاعلان الى تشريع عثماني قديم ينص على انه اذا كانت هناك قطعة ارض معينة لا تعود لاحد فانها تتحول لتصبح ارضاً بملكية الدولة (وهذا ينطبق مثلاً على معظم المناطق الصحراوية في البلاد). وكان هناك من اعتبر ذلك تحايلاً على القانون لانه لم يسبق لأية سلطة حكمت الضفة الغربية قبل مجيء اسرائيل (الاتراك والانكليز والاردن) ان لجأت لهذه الحيلة.

غير ان وزارة الداخلية الاسرائيلية تبنت على اية حال هذه الوسيلة التي أتاحت لاسرائيل امكانية السيطرة على ما مساحته نصف اراضي الضفة الغربية تقريباً.

من الناحية العملية، قامت الحكومات الاسرائيلية بعد العام ١٩٧٧ بالاعلان عن مناطق شاسعة كأراضي دولة، الأمر الذي أتاح البدء في تنفيذ مشروع استيطاني واسع النطاق. جزء كبير من المسؤولية عن هذا المشروع الاستيطاني كان في يد اريئيل شارون الذي تولى مناصب وزارية مختلفة في الحكومات الاسرائيلية التي قامت عقب انقلاب العام ١٩٧٧. واذا كان قد انتقل في فترة السنوات العشر الاولى (١٩٦٧ – ١٩٧٧) للسكن في المناطق المحتلة عدد يقل عن عشرة آلاف اسرائيلي، فقد بلغ عدد المستوطنين القاطنين في هذه المناطق بحلول نهاية العقد التالي (١٩٧٧ – ١٩٨٧) ما يقارب الـ٧٠ الف مستوطن.

وقد كانت سنوات عقد الثمانينيات سنوات الذروة في اقامة وتشييد

المستوطنات في كل ناحية من انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.. ولا بد من الاشارة الى حقيقة اخرى، عدا عن «اكتشاف» الوسيلة القانونية المتمثلة باجراء «الاعلان عن اراضي دولة»، وعدا عن حقيقة كون حكومات اسرائيل كانت تخضع بوجه عام في ذلك الوقت لنفوذ اليمين (سلطة الليكود).. هذه الحقيقة هي في كون الحديث يدور عن السنوات التي تلت توقيع معاهدة السلام مع مصر (١٩٧٩) وبعد استكمال الانسحاب الاسرائيلي من شبه جزيرة سيناء (١٩٨٢).

فالانسحاب من سيناء احرج اليمين الاسرائيلي الذي عارضت بعض اجنحته بشدة هذا الانسحاب. وما أثار الرأي العام الاسرائيلي بصورة خاصة، هو الانسحاب من مستوطنة «يميت» والمستوطنات القريبة منها في شمال سيناء .. حيث تم تفكيك هذه المستوطنات ونسف وتدمير ما فيها من مساكن (بناء على أمر من اريئيل شارون)، وكانت هذه هي المرة الاولى منذ عشرات السنين، التي يتم فيها اخلاء مستوطنات يهودية في «أرض اسرائيل».. وقد شكل اخلاء سيناء وتفكيك المستوطنات عبئاً ثقيلاً على رئيس الوزراء وزعيم اليمين مناحيم بيغن .. وكان يتعين على بيغن واعوانه ان يبرهنوا للجمهور الاسرائيلي ان الانسحاب من سيناء لا يُنذر بحصول انسحاب من مناطق اخرى، بل العكس هو الصحيح.. وعليه إنبرى جميع المتحدثين باسم اليمين الاسرائيلي ليشرحوا ويبينوا ان انسحابهم من سيناء يستهدف فقط تمكينهم من التشبث والسيطرة بقوة وعزيمة اكبر على مناطق واراضي (فلسطين) «أرض اسرائيل»، والمقصود الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبصرف النظر عن الاسباب، فقد وجد دعاة ومؤيدو المستوطنات في اسرائيل منذ مطلع الثمانينيات وسيلة اخرى، جديدة، لاجتذاب مستوطنين اسرائيليين نحو السكن في المستوطنات... هذه الوسيلة تمثلت في بناء المستوطنات على مقربة من التجمعات السكنية اليهودية المكتظة وبيع الشقق في المستوطنات بأسعار زهيدة جداً. وقد أُنيط جانب كبير من هذه المهمة بمقاولين من القطاع الخاص، جنوا بدورهم أيضاً أموالاً طائلة من وراء تلك الصفقات والمشاريع. فهؤلاء المقاولون حصلوا بـ«المجان» تقريباً على «أراضي دولة» تقع على مسافة قريبة جداً من خط الحدود (الخط الاخضر) شمال الضفة الغربية، وحصلوا فوق ذلك على دعم حكومي، وبهذه الطريقة تمكنوا من اجتذاب عشرات آلاف الاسرائيليين للاقامة والسكن هناك. وعلى سبيل المثال فان العائلة التي كانت تقيم في شقة صغيرة في «بيتح تكفا» استطاعت ان تبيع شقتها هذه الى مقاول لتحصل مقابلها على بيت صغير يبعد مسافة «خمس دقائق سفر بالسيارة عن كفار سابا» (هذه العبارة تحولت الى شعار دعائي للمقاولين). اضافة الى ذلك، فاذا كانت الشقة الصغيرة في «بيتح تكفا» تقع احياناً في احياء فقيرة تكون الخدمات العامة فيها بائسة، نجد ان اصحابها حصلوا، في المقابل، في المكان الجديد (المستوطنة) على نوعية حياة افضل وعلى خدمات ممتازة من الدرجة الاولى. وفي بعض الاحيان، كانوا يحصلون ايضاً على سيارة صغيرة مع البيت الجديد. وقد اغتنم الكثيرون هذه الفرصة السانحة، ما أدى الى نموٍ سريع في تعداد المستوطنين، حيث قامت مستوطنات جديدة مثل «اريئيل» و«ألفي منشه» و«معاليه ادوميم» و«افرات» و«غبعات زئيف» و«عمانوئيل» وغيرها.

كما ان غالبية المستوطنين الجدد لم يكونوا من ذوي الدوافع والخلفيات الايديولوجية الدينية – القومية، كما هو الحال في مستوطنات «غوش ايمونيم».. فالدوافع التي حدت بالمستوطنين الجدد للتوجه الى الضفة الغربية كانت بصورة اساسية دوافع اقتصادية وليس عقائدية.

العقد الثالث للمستوطنات، أي عقد التسعينيات، اتسم بتوسيع المستوطنات القائمة، من دون ان تقام مستوطنات جديدة. ومن ناحية عملية لم يكن المستوطنون على الاطلاق بحاجة الى مستوطنات جديدة، وكان يكفي القيام باعمال تطوير وتوسيع حثيثة للمستوطنات القائمة. القطاع الاستيطاني الذي شهد تطويراً سريعاً كان قطاع المستوطنات المدنية. فالبلدات الاستيطانية القريبة من التجمعات السكانية في اسرائيل نمت وازدهرت بسرعة نظراً لانه استثمرت فيها موارد ضخمة في مجال البنى التحتية، اذ جرى التركيز على شق طرق سريعة أتاحت حركة مرور وتنقل مريحة من اسرائيل الى المستوطنات المختلفة. وكمثال على هذه الاستثمارات الضخمة، هناك طريق الانفاق الذي جرى شقه الى الجنوب من القدس، تحت بيت جالا، وتشكل «معاليه ادوميم» المدينة الاستيطانية الكبيرة الى الشرق من القدس، مثالاً على التوسع المديني الضخم، حيث ازداد عدد سكان المستوطنة خلال عقد التسعينيات بنحو خمس مرات تقريباً، من خمسة آلاف نسمة الى حوالي (٢٥) الف نسمة.

وفي الاجمال فقد ازداد عدد المستوطنين في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٧ بنحو ثلاثة أضعاف، اذ ارتفع من ٧٠ الف مستوطن في نهاية عقد الثمانينيات الى حوالي ٢٠٠ الف مستوطن..

فمن هم المستوطنون الجدد؟

كما هو معروف، فقد شاهدنا في الفترة الاولى التي اعقبت حرب حزيران ١٩٦٧، مستوطنو حزب «العمل» الذين أقاموا كيبوتسات وقرى زراعية في غور الاردن والجولان ورفح. وفي الفترة الثانية، بعد حرب اكتوبر – تشرين الاول ١٩٧٣، رأينا مستوطني «غوش ايمونيم» الذين سعوا للاستيطان في قلب التجمعات السكانية العربية للحيلولة دون انسحاب اسرائيلي ممكن.. بعد ذلك، وفي فترة الثمانينيات، انضمت الى هؤلاء اعداد كبيرة من الاسرائيليين الذين كان دافع استيطانهم اقتصادياً، حيث انتقلوا للسكن في احياء مدنية متاخمة لخط الحدود القديمة. اما في فترة التسعينيات فقد انضمت للمستوطنين مجموعة جديدة تتمثل بالمستوطنين المتدينين – الحريديم. صحيح انه كانت توجد لهم مدينة استيطانية صغيرة في «السامرة» (شمال لضفة) تسمى «عمانوئيل»، غير ان فترة التسعينيات شهدت اقامة مدينتين استيطانيتين جديدتين لحساب المتدينين – الحريديم، مستوطنة «بيتار» جنوب القدس، و«كريات سفر» (غرب رام الله).. كذلك حصل إقبال من جانب «الحريديم» على الاستيطان في المناطق التي ضمت للقدس في العام ١٩٦٧، كما ان الحيين (الاستيطانيين) الجديدين في تلة – ريخس – شعفاط، وفي «هارحوما» (جبل ابو غنيم) خصصا لقطاع الحريديم.

وهكذا نلحظ بحلول نهاية العام ٢٠٠١ واقتراب السنة الخامسة والثلاثين على الاحتلال ان معظم فئات الجمهور الاسرائيلي تُشارك وتسهم في المشروع الاستيطاني.. بمعنى ان هذه ليست مجرد عملية يقوم بها نفر قليل من الاسرائيليين اليمينيين المتطرفين المتعصبين، وانما هي عمل (مشروع) ينخرط فيه جميع الاسرائيليين تقريباً. صحيح انه يوجد بينهم متطرفون كثيرون يقيمون في أماكن مثل «كريات اربع» والخليل، لكن ثمة بينهم ايضاً من ليس لهم حافز ايديولوجي – قومي، يقيمون في «معاليه ادوميم» وفي مستوطنات مدينية اخرى. عدد المستوطنين القاطنين في سائر انحاء المناطق (الفلسطينية المحتلة) يُقدر في العام ٢٠٠١ بحوالي ٢٢٠ الف مستوطن. لكن من يريد تحديد العدد الحقيقي للاسرائيليين الذين يقطنون شرق حدود العام ١٩٦٧ (في الضفة والقطاع)، يتوجب عليه ان يضيف ايضاً للعدد المذكور الاسرائيليين الذين انتقلوا للسكن في الاحياء (الاستيطانية) اليهودية بالقدس الشرقية.. فالحديث يدور هنا عن اعداد اكبر تقدر بنحو ٢٥٠ الف مستوطن اسرائيلي. بمعنى آخر، هناك حوالي نصف مليون يهودي، او واحد من كل عشرة يهود في اسرائيل، يسكنون في المناطق التي احتلت في حرب ١٩٦٧.

انتفاضة الأقصى التي اندلعت شرارتها في ايلول ٢٠٠٠، احدثت هزة عميقة في المستوطنات. فحركة المرور على الطرق المؤدية للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة باتت محفوفة بالمخاطر.. وتحولت جميع المستوطنات في قطاع غزة، ومستوطنات كثيرة في الضفة الغربية مثل «بسغوت» بضواحي البيرة والاحياء الاستيطانية في الخليل، تحولت الى جبهات قتال.. كذلك شهد حي «مستوطنة» غيلو جنوب القدس تبادلاً لاطلاق النار بين حين وآخر.

فهل بدأت اعداد كبيرة من المستوطنين بالرحيل؟ ليس هناك معطيات محددة ودقيقة حول هذا الموضوع. المستوطنون المنظمون في اطار ما يسمى بـ«مجلس يشع» (يهودا والسامرة وغزة) يكثرون من جهتهم الاعلان عن انه لا يوجد نزوح ملموس بين سكان المستوطنات. لكن تحريات الصحافيين تشير الى نتائج مغايرة. فالمستوطنات القائمة في غور الاردن، على سبيل المثال، شهدت على الأرجح حركة نزوح لاعداد كبيرة من المستوطنين. كما وتسود في باقي الاماكن أجواء من الشعور بالعجز وقلة الحيلة وانعدام وضوح الرؤيا بشأن ما يخبئه المستقبل.. الى ذلك فقد سجل هبوط مُريع في الطلب على الشقق السكنية في المستوطنات المدينية.

حكومة شارون مضت قدماً في الواقع في حركة البناء النشطة في المستوطنات، والتي جرت بوتيرة عالية في عهد حكومة ايهود باراك، لكن معظم الجهود كانت تظاهرية.. بمعنى ان المستوطنين حاولوا احياناً، وبمساعدة من الحكومة، التظاهر كما لو ان الانتفاضة لا تخيفهم، بل العكس تحفزهم نحو اقامة المزيد من المستوطنات (؟!). وبالفعل، فقد أُقيم خلال العامين الأخيرين (٢٠٠٠– ٢٠٠١)، وهذا وفقاً لمعطيات صدرت عن حركة «السلام الآن»، اكثر من ٢٠ مستوطنة (او موقع استيطاني) جديدة في انحاء الضفة الغربية.

ولا يدور الحديث هنا عن مستوطنات بكل معنى الكلمة، وانما عن عدد من المواقع التي وُضعت فيها منازل مؤقتة او نقالة، يقيم فيها عدد قليل من المستوطنين، لقد كانت هذه العملية مجرد تظاهرة سياسية سعت الى اخفاء حقيقة ان حركة الاستيطان تلقت ضربة قاسية خلال الانتفاضة. هذه الضربة لا تتجسد في حقيقة ظهور حركة نزوح نشطة وحسب، وانما في الاساس، في الشعور الذي اجتاح الجمهور اليهودي في اسرائيل ومؤداه انه لا يوجد في الواقع اي أمل او مستقبل في العيش بسلام في ظل وجود مستوطنات يهودية داخل المناطق الفلسطينية.